مجلة العلوم الإنسانية —— المجلد33 – عدد 2-جوان 2022، ص.ص. 141-152 ——————

دور الاستثمار الوقفي في تحقيق التنمية - تجربة جامعة هارفارد الامريكية نموذجا -

The role of endowment investment in achieving development: "The Harvard University Experience as a Model"

تاريخ الاستلام : 2022/01/23 ؛ تاريخ القبول : 2022/04/23

صباح قروي [1] *
وهيبة خولوفي [2]

1 جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)،

2 جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)،

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور التنموي للاستثمارات الوقفية في تحقيق التنمية، من خلال تجارب عالمية رائدة في الاستثمارات الوقفية وهي تجربة جامعة هارفارد الامريكية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن دور الاستثمارات الوقفية مهم في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، كما أنها لعبت دورا مهما في ريادة قطاع التعليم العالي في جامعة هارفارد الامريكية ، من خلال تسيير وإدارة الاستثمارات الوقفية داخل جامعة هارفارد بشكل جيد و إعطاء روح التنافس للمشاريع الوقفية إلى جانب تميزها بالشفافية في تسيير هذه الاموال والتخطيط الاستراتيجي لهذه الاخيرة لتطوير التعليم و ترقيته في جامعة هارفارد الامريكية.

الكلمات المفتاحية: وقف، استثمار وقفي، تنمية، جامعة هارفارد.

Abstract

This study aims to highlight the developmental role of endowment investments in achieving development, through leading global experiences in endowment investments, which is the experience of Harvard University in the United States.

The study concluded that the role of endowment investments is important in achieving development in its various dimensions, and it also played an important role in pioneering the higher education sector at Harvard University in the United States, through the management and management of endowment investments within Harvard University well and giving a spirit of competition to endowment projects in addition to their distinction. Transparency in the management of these funds and the strategic planning of the latter for the development and promotion of education at Harvard University in the United States..

Key words: endowment, endowment investment, development, Harvard University.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle développemental des investissements de dotation dans la réalisation du développement, à travers des expériences mondiales de premier plan en matière d'investissements de dotation, ce qui est l'expérience de l'Université Harvard aux États-Unis.

L'étude a conclu que le rôle des investissements de dotation est important dans la réalisation du développement dans ses diverses dimensions, et il a également joué un rôle important dans le pionnier du secteur de l'enseignement supérieur à l'Université de Harvard aux États-Unis, à travers la gestion et la gestion des investissements de dotation au sein de Harvard Bien universitaire et donnant un esprit de compétition aux projets de dotation en plus de leur distinction.Transparence dans la gestion de ces fonds et la planification stratégique de ces derniers pour le développement et la promotion de l'enseignement à l'Université Harvard aux États-Unis.

Mots-clés : dotation, investissement de dotation, développement, Harvard University.

* Corresponding author, e-mail: garouisabahà@hotmail.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

I - مقدمة

يعتبر الوقف من أهم روافد الاقتصاد غير الربحي، حيث يؤدي الوقف دورا تكميليا للاقتصاد الربحي في تحقيق التنمية المتكاملة التي ينشدها الإسلام؛ من خلال إثراء نظم التوزيع وتحريك عجلة تداول الأموال وفتح قنوات الاستثمار، من أجل تحقيق الازدهار والتنمية . من خلال ترقية المجتمعات وتوعية الأفراد، إلى جانب خلق فرص عمل وزيادة ايرادات الخزينة، وزيادة المشاريع في مختلف المجالات كبناء المستشفيات، المدارس، الجسور و الطرق...الخ، بالإضافة إلى تحقيق مشاريع تساهم في الحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة.

- **اشكالية الدراسة:**

أمام هذا الدور المهم للاستثمارات الوقفية في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، فإن هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء على هذا الموضوع بطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت الاستثمارات الوقفية في تحقيق التنمية في جامعة هارفارد الامريكية ؟**

- **فرضيات البحث:**

للإجابة على إشكالية البحث فإنه يتم طرح الفرضية التالية:

الاستثمارات الوقفية آلية من آليات تحقيق التنمية في جامعة هارفارد الامريكية.

- **أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في الدور التنموي الذي تلعبه الاستثمارات الوقفية، وحتمية تطوير مثل هذه الاستثمارات لأنها آلية من آليات دفع عجلة التنمية، فالاستثمارات الوقفية تعتبر بدائل تمويلية مهمة ، فهي توفر موارد مالية مهمة تساهم في تنويل المشاريع التنموية.

- **الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات السابقة نجد:

- أحمد محمد عبد العظيم الجمل(2007): دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، أبرز المؤلف في كتابه كيف يساهم الوقف في الإسلام في تنمية الاقتصاد في العصر الحديث، من خلال آليات معاصرة.
- صالح صالحي(2005):الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، أبرز فيه الدور المهم الذي يلعبه الوقف اقتصاديا و اجتماعيا، من خلال جملة من المؤشرات.
- دراسة أمينة عبيشات، عماري ابراهيم: (2019): مقال بعنوان الأساليب الحديثة في استثمار الأوقاف في التشريع الجزائري، والتي حاولت إبراز أهم صيغ الاستثمار الوقفي والجانب القانوني الجزائري الذي يهتم بالوقف.
- دراسة كوديد سفيان:(2015): مقال بعنوان الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر ، حيث أبرز الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، فركزت الدراسة على إبراز العلاقة بين النظام الوقفي و التنمية المستدامة، وكيف ساهم الوقف في تمويل هذه التنمية، كما تم عرض الصيغ المستعملة لتنمية الأوقاف في الجزائر.

- **منهجية البحث:** للإجابة على اشكالية البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و المعلومات حول الاستثمارات الوقفية و التنمية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

- **تقسيمات البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى محورين، المحور الاول تناول الإطار النظري للاستثمارات الوقفية ، أما المحور الثاني فحاول إبراز أهمية الاستثمار الوقفي في تحقيق التنمية.

II- المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الوقفي

II- 1- مفهوم الاستثمار الوقفي

1- مفهوم الوقف[1]

- **لغة:** هو الحبس عن التصرف، ويقال وقفت الدابة: حبستها أو تصدقت بها أو أبدتها أي: جعلتها في سبيل الله إلى الأبد، وجمعه أوقاف و وقوف.
و الحبس: المنع وهو يدل على التأبيد، ويقال وقف فلان أرضه وقفا مؤبدًا، إذ جعلها حبيسا لا تباع ولا تورث. وقد وردت كلمة الوقف في القرآن الكريم **فقال تعالى: "وَ قِفُوهم إِنَّهُم مَّسئُولُونَ " سورة الصافات (الآية 24)**، كما عرفه المالكية بأنه ":هو حبس العين عن التصرفات التمليكية مع بقائها على ملك الواقف والتبرع اللازم بريعها على جهة من جهات البر" .[2]
- **اصطلاحا:** هو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة على بر أو قربة، بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقربيا إلى الله تعالى، والمراد بالأصل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.
وأجمع تعريف لمعاني الوقف عند الذين أجازوه أنه حبس العين وتسبيل تمرتها، أو حبس عين للتصدق بمنفعتها، أو كما قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري:" إنه قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة"، فقوام الوقف في هذه التعريفات حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث.

2- أركان الوقف

المقصود بأركان الوقف، أسسه و قوامه التي لا قيام له إلا بها، وهي الأركان بلغة فقهاء الجمهور وهي على النحو التالي:
الواقف :وهو المالك للذات أو المنفعة المصروفة للموقوف له، وهو المحبس باصطلاح المالكية.
الموقوف عليه :أي الشخص أو الجهة الموقوف عليها، وهو المحبس له.
الموقوف : وهو الذات الموقوفة أو المنفعة، سواء كانت منفعة عين يملكها الواقف كتحبيس منفعة داره المؤجرة، أو منفعة عين لا يملكها كأن يؤجر دار لمدة معينة و تحبس منفعتها في تلك المدة وبانتهائها ينتهي الوقف.
الصيغة :وهي الصيغة التي يتم بها " عقد الوقف" ، وهي ركن الوقف الوحيد عند فقهاء المذهب الحنفي، ويمكن أن تكون صيغة الوقف بكل وسيلة تدل عليه. [3]

3- تنوع الأوقاف الإسلامية

لقد أدى التوسع الكبير في إنشاء الأوقاف الإسلامية و المحافظة على الموجود منها خلال العصور التاريخية المتتابعة تطبيقا لمبدأ التأبيد، أدى إلى تراكم حصيلة كبيرة من الأوقاف الإسلامية، ذات تنوع كبير وأهمها:[4]

- **التنوع في شكل الإدارة:**

فمن حيث إدارة الوقف، وجدت أوقاف تدار من قبل الواقف نفسه، أو واحد من ذريته من بعده يحدد وضعه الواقف. ووجدت أيضا أوقاف تدار من قبل المشرف على الجهة المستفيدة، ووجدت أيضا الإدارة الحكومية للأوقاف، وبخاصة بعد صدور قانون إنشاء وزارة للأوقاف في الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر.

- **التنوع من حيث أحوال الواقفين:**

من حيث أحوال الواقفين، فإن أكثر أوقاف الصحابة كانت من أغنيائهم، أو على الأقل ملاك الأراضي والبساتين، وقد استثمرت أوقاف الأغنياء على مدى العصور وكانت هي التي تشكل الجزء الأكبر من الأوقاف الإسلامية.

وفي العصر العباسي بدأ الحكام يقيمون المدارس والجامعات ويوقفون الأراضي والبساتين. وكان جزء كبير من هذه الأراضي والبساتين من أموال العامة مما لم يكن في حوزة الملك الخاص للحكام الذين أوقفوها. وقد نشأ بذلك نوع جديد من الأوقاف الإسلامية أطلق عليه الفقهاء اسم الأرصاد، وهي ما يوقفه الحكام من أملاك الدولة.

- **التنوع من حيث المضمون الاقتصادي:**

من حيث المضمون الإقتصادي للوقف فهناك الأوقاف المباشرة وهي التي تقدم خدمات مباشرة للموقوف عليهم مثال ذلك وقف المسجد الذي يوفر مكانا للصلاة للمصلين، و وقف المدرسة الذي يوفر مكانا للدراسة للتلاميذ، وهذه الخدمات المباشرة تمثل الإنتاج الفعلي أو المنافع الفعلية لأعيان الأموال الوقفية نفسها، وتمثل الأموال الوقفية بالنسبة لهذه المنافع الأصول الثابتة الإنتاجية المتراكمة من جيل إلى جيل.

فهي بهذا المعنى تعد رأس مال إنتاجي يهدف إلى تقديم سيل أو فيض من المنافع للأجيال المقبلة، كان قد اقتطعه جيل سابق من دخله من أجل البناء الإنمائي للمستقبل وهو يهدف لإنتاج منافع مباشرة للموقوف عليهم.

أما النوع الثاني من الأموال الوقفية من وجهة نظر المضمون الاقتصادي فيتمثل بالأموال الموقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية، لا تقصد بالوقف لذواتها، ولكنها إنما يقصد منها إنتاج عائد إيرادي صاف يتم صرفه على أغراض الوقف، فالأملاك الاستثمارية في هذه الحالة يمكن أن تنتج أي سلعة أو خدمة مباحة تباع لطالبيها في السوق، وتستعمل إيراداتها الصافية في الإنفاق الوقف.

- **التنوع من حيث الشكل القانوني:**

يمكن أن يصنف الوقف قانونيا إلى عام وخاص ومشترك، وذلك بالاستناد إلى شمول غرضه، أو إلى دائم ومؤقت من حيث زمن استمراره.

فالوقف العام هو ما كان غرضه يشمل جميع من ينطبق عليهم وصف الغرض.

أما الوقف الخاص وهو ما اختص الوقف بثمراته ومنافعه شخصا أو أشخاصا بأعيانهم أو أنهم يعينون بصلاتهم التي يمتون بها إليه.

والوقف المشترك وهو ما خص الواقف جزء من منافعه وخيراته بذريته وترك جزء آخر لوجوه البر العامة.

- **التنوع من حيث أنواع الأموال الموقوفة:**

تنوعت الأموال التي أوقفها المسلمون في تاريخيهم حيث شملت جميع أنواع الأموال، فقد وقفت الأصول الثابتة من أراض زراعية، أو غير زراعية، ومبان لتستعمل مباشرة للأغراض الوقفية نحو المساجد والمدارس و المستشفيات و المكتبات. كما وقفت المباني السكنية و التجارية وقفا استثماريا.

ولقد أوقفت الأموال المنقولة التي تستعمل أصولا ثابتة حسب المفهوم المحاسبي المعاصر، نحو الآلات الزراعية ودواب الزراعة و المصاحف والسجاد للمساجد...الخ ، وكذلك وجدت أوقاف النقود، وتوقف لأحد الغرضين، إما لإقراضها لمن يحتاج إليها، حيث تعاد بعد انقضاء الحاجة لتقرض من جديد إلى محتاج آخر دون أن يكون لها أي عائد من هذا الإقراض. ووجدت أيضا أوقاف النقود للاستثمار.

4- <u>تعريف الاستثمار الوقفي:</u>

يعرف الاستثمار الوقفي بأنه:" استثمار أموال الوقف عقارا كان منقولا، أو استثمار الريع الناتج عن استغلال الوقف "، كما عرف بأنه: " تنمية الأموال الوقفية، سواء كانت أصولا أم ريعا بوسائل ومجالات استثمارية مباحة شرعا" [5]، وعرف ايضا بأنه " إذن أملاك أو أصول ثابتة موقوفة لتستغل أو تستثمر فيما تصلح له من لون استثمار، ثم لتنفق عوائدها وخيراتها فيها أوقفت عليه، فالأراضي للزراعة، والعيون ليباع ماؤها والمعابر والجسور لتقدم خدماتها، لقاء أجور للعبور، ولكن إيراداتها وغلاتها ومحصول استثمارها ينفق على الهدف الذي أوقفت من اجله "[6]، كما تعرف بانها " جهد واع ، رشيد ، يبذل بهدف تكثير وتنمية الموارد المالية والقدرات البشرية".[7]

وبالرغم من تعدد التعاريف للاستثمار الوقفي إلا أنه هناك إجماع على أن[8]:

- المقصود باستثمار أموال الوقف تنمية الأموال الوقفية سواء أكانت أصولا أم ريعا بوسائل استثمارية مباحة شرعا؛
- يتعين المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه؛
- يجب استثمار الأصول الوقفية سواء أكانت عقارات أم منقولات ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها؛
- يعمل بشرط الواقف إذا اشترط تنمية أصل الوقف بجزء من ريعه، ولا يعد ذلك منافيا لمقتضى الوقف، ويعمل بشرطه كذلك إذا اشترط صرف جميع الريع في مصارفه، فلا يؤخذ منه شيء لتنمية الأصل؛
- الأصل عدم جواز استثمار جزء من الريع إذا أطلق الواقف ولم يشترط استثماره إلا بموافقة المستحقين في الوقف الذّري، أما في الوقف الخيري فيجوز استثمار جزء من ريعه في تنمية الأصل للمصلحة الراجحة بالضوابط المنصوص عليها لاحقا؛
- يجوز استثمار الفائض من الريع في تنمية الأصل أو في تنمية الريع، وذلك بعد توزيع الريع على المستحقين و حسم النفقات والمخصصات كما يجوز استثمار الأموال المتجمعة من الريع التي تأخر صرفها؛
- يجوز استثمار المخصصات المتجمعة من الريع للصيانة وإعادة الإعمار ولغيرها من الأغراض المشروعة الأخرى؛

- لا مانع شرعا من استثمار أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واجد بما لا يخالف شرط الواقف، على أن يحافظ على الذمم المستحقة للأوقاف عليها؛
- يجب عند استثمار أموال الوقف مراعاة الضوابط التالية:

أ. أن تكون صيغ الاستثمار مشروعة وفي مجال مشروع؛
ب. مراعاة تنوع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر وأخذ الضمانات والكفالات، وتوثيق العقود، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للمشروعات الاستثمارية؛
ت. اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أمانا، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالمية بما يقتضيه العرف التجاري والاستثماري؛
ث. ينبغي استثمار الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف بما يحقق مصلحة الوقف وبما يحافظ على الأصل الموقوف ومصالح الموقوف عليهم، وعلى هذا، فإذا كانت الأصول الموقوفة أعيانا فإن استثمارها يكون بما لا يؤدي إلى زوال ملكيتها، وإن كانت نقودًا فيمكن أن تستثمر بجميع وسائل الاستثمار المشروعة، كالمضاربة ، والمرابحة، والاستصناع...الخ.
ج. الإفصاح دوريًا عن عمليات الاستثمار ونشر المعلومات والإعلان عنها حسب الأعراف الجارية في هذا الشأن.

وتختلف خصوصية استثمار أنوال الوقف وتتعدد من حيث طبيعة القطاع الاقتصادي فتنقسم إلى استثمارات زراعية، صناعية، تجارية وخدمات مالية وغيرها، ولكل مال طبيعته في توجيهه للقطاع الذي يناسبه، أما من حيث أساليب أو وجه الاستثمار بمعنى الطرق التي يتم استخدام مال بواسطتها للحصول على الغلة.[9]

III- اهمية الاستثمار الوقفي في تحقيق التنمية

III-1- علاقة الاستثمار الوقفي بالتنمية

1- تطور مفهوم التنمية

إن تتبع تطور مفهوم التنمية نجده في بدايات ظهوره في أواخر الأربعينات قد انحسر على الجانب الاقتصادي، ففي هذه المرحلة – أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات- تُوِج النمو الاقتصادي فكان مرادفا للتنمية من خلال الفكر الاقتصادي الغربي الذي وضع مؤشرات التنمية من **منظور اقتصادي** فعرفها بأنها" تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات الى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في اجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الانتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية" (10).

إن هذا المفهوم الذي يختزل التنمية الى مجرد النمو الاقتصادي أثبت عدم صوابه من خلال تجارب البلدان النامية في فترة الخمسينات والستينات، فالعديد من هذه الدول حققت معدلات نمو للدخل القومي مرغوب في تحقيقها ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمر سكانها في المعاناة والفقر...الخ، كما ان تحقيق هذه المعدلات لم يساهم في انكماش الفجوة بين الاغنياء والفقراء ولم تغير هذه المعدلات من تغيير وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، بل تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي

تكرس وترسخ.

كما برزت على ساحة أدب التنمية بعد ذلك محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من **خلال منظور اجتماعي** إنساني مضمونه أن هدف التنمية هو توفير الحاجات للإنسان[11] ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع وظهر الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج **سيرز Seers** الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع، وكذلك تجسد في نموذج **تودارو Todaro**، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات **Self-esteem** وحرية الاختيار **To be able to choose** [12] .

لاشك أن هذا التحليل ايضا مبتور لأن تحقيق ذلك لا يتعارض بالضرورة مع الأهداف التي تتضمنها المؤشرات الاقتصادية هذا فضلا عن أن توفير الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر والبطالة لا يعني قيام الدولة بدور الرعاية الاجتماعية للإنسان، لأن ذلك يعتبر إهداراً وقتلا للطاقات ما لم يصحبه جهدا انتاجيا مستمرا قادرا على العطاء والابداع.

كما ولجت إلى ساحة أدب التنمية محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال **منظور سياسي** على اعتبار أن من مؤشرات التنمية التكامل والانصهار السياسي والديمقراطي، وقد تعني التنمية بمفهومها السياسي توفير الاستقرار السياسي وهذا الاستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد.

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يعاني كثيرا من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد عُرف **بالتنمية المستديمة** وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان **مستقبلنا المشترك Our Common Future** ونُشر لأول مرة عام 1987، والتي تركز على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، كما تم التأكيد على مصطلح التنمية المستدامة بمؤتمر **ريو ديجنيروا** سنة 1992[13].

ومن خلال هذا التطور لمفهوم التنمية، وبالرغم من غياب الاتفاق التام على مفهومها، الا ان الاتفاق على **شموليتها وتكاملها** قد أصبح موضوعا متكررًا في أدب التنمية، التي وإن كانت قد بدأت اقتصادية، ثم اجتماعية، ثم اجتماعية / اقتصادية إلا أنها قد انتهت الآن إلى كونها **عملية كلية تتناول كافة النواحي المادية والمعنوية، الكميّة والكيفية للمجتمع**، فلم تعد التنمية الاقتصادية مساوية للتنمية الكلية للمجتمع بل هي جزء واحد فقط من التنمية العامة، وإذا كان البعض لا يزال يركز على الجوانب الكمية من عملية التنمية باعتبارها أي التنمية مصطلح نسبيّ يشير إلى تغيّر كمي فإن معظم الباحثين قد أصبحوا مدركين **لشمولية** التنمية التي تشمل أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، أو هي النمو الاقتصادي المقترن بتغيّر نوعي في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتي يجب أن تتضمن تغيّرا نوعيّا وكميّا في كل من المجتمع والاقتصاد معا، لأن الترابط الوثيق بينهما يحول دون نجاح تنمية اجتماعية أو اقتصادية بصورة منفصلة، فالتنمية هي حصيلة عوامل متعددة مترابطة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به وليس المهم هو الزيادة في الموارد أو الإنتاج، ولكن الأهم هو أثر هذه الزيادة على مستويات معيشة السكان، فالعجز في التنمية الاقتصادية عامل له أثره الواضح في عرقلة التنمية الاجتماعية، كما أن القصور في الأخيرة بدوره

يمثل إحدى العقبات الخطيرة التي تعترض طريق الأولى.

ولتحقيق هذه التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية يجب أن تتوفر آليات تمويل حقيقية تساهم في تحقيقها، ومن بين هذه الاليات التي ساهمت في تطوير و تحقيق التنمية في العديد من الدول وكانت لها الدفع الحقيقي في تنمية العديد من المجتمعات نجد الاستثمارات الوقفية.

2- دور الاستثمار الوقفي في التنمية

إن الوقف هو فكرة تنموية المنحى ، فالاحتياجات التي تعمل المؤسسات الوقفية لتلبيتها تتسم باتساع كمي وكيفي و لا يمكن تلبيتها إلا بنمو مستدام لأصول الوقف وموارده،[14] فالاستثمارات الوقفية تلعب دورا مهما في تحقيق مبادئ التنمية بمختلف ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك من خلال:[15]

- تحقق تراكم للموارد الموقوفة لتغطية النفقات المتعلقة بمجالات مهمة وكثيرة في المجتمعات الاسلامية؛
- تمويل المشاريع التي تنتج السلع والخدمات العامة كالصحة، التعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتشيد دور العلم وأماكن العبادة وبعض ميادين القاعدة الهيكلية كالطرق والجسور والسدود، فهي تمول جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة؛
- ترشيد دور الدولة: فالاستثمارات الوقفية تلعب دورا هاما في زيادة حجم الموارد المخصصة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير؛
- تنمية الحركة الاقتصادية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي، فزيادة الاستثمارات الوقفية يحدث حركة توازنية ايجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمداخيل التي تحققها المؤسسات الوقفية كلما تنامت القدرات الشرائية، فتؤدي الى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات؛
- تساهم في التقليص من حدة التفاوت والصراع الطبقي؛
- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع؛
- المساهمة في تحقيق التكافل المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي.
- تقوية الترابط الاسري والتكافل.

3- تجربة جامعة هارفرد الامريكية للاستثمارات الوقفية

هناك العديد من التجارب الناجحة للاستثمارات الوقفية سواء في الدول العربية الإسلامية، كتجربة المملكة العربية السعودية أو تجربة دولة الإمارات العربية، فهذه التجارب العربية الإسلامية التي اعتمدت الشريعة الإسلامية في تسيير الاستثمارات الوقفية لنجاح مشاريعا الوقفية، أو الدول الغربية خاصة في قطاع التعليم العالي ، حيث تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واستراليا وغيرها من هذه الدول الغربية على عدة مصادر للتمويل، من بينها عوائد وقفياتها وأصولها الاستثمارية، والمنح والهبات المقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات اجتماعية وشركات وجهات حكومية .ويجري إنفاق هذه الموارد الإضافية عادة على دعم برامج بحثية

وتمويل كراسي الأستاذية وتأمين تقاعد أعضاء هيئة التدريس، وتقديم المنح الدراسية للطلاب وتأهيل مرافق الجامعة من مكتبات ومختبرات وأجهزة، وتوسيع منشآتها كالمساحات الخضراء والأبنية وصيانته .ويتفاوت التمويل الوقفي من حيث حجمه من بلد إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى .وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف، لهذا حاولنا تسليط الضوء على تجربة دولة غربية ناجحة في اعتمادها على الاستثمارات الوقفية بنسبة 100%، وهي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد تجربة جامعة هافارد الامريكية في الاستثمارات الوقفية.

فهذه التجربة تعد نموذجا متفردا يستوجب التوقف عنده ورصد أهم ملامحه، هذه الجامعة التي قيل عنها أنها عملت على إذكاء روح التنافس في ما بين المؤسسات الوقفية الأمريكية، وحققت عدة مؤشرات كمية ونوعية.

فالوقف في جامعة هارفارد تأسس في سبتمبر 1636، وفي عام 1870 تحولت إلى جامعة خاصة تعتمد على الأوقاف الخاصة، ووصلت أصول أوقافها إلى 34.9 مليار دولار، مكونة من 11 ألف وقف، فاستطاعت أن تمول العديد من الكراسي العلمية من واقفين أجانب[16].

وتضم جامعة هارفارد عدة كليات ومدارس معظمها في الحقول الإنسانية، وواحدة للدراسات المتقدمة، و توفر 242 مركزا للأبحاث تتوزع على الكليات بنسب متفاوتة، أكبر عدد لها نجده في كلية الآداب والعلوم، تليها كلية الطب، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): توزيع مراكز الابحاث بحسب الكليات بجامعة هارفارد الامريكية

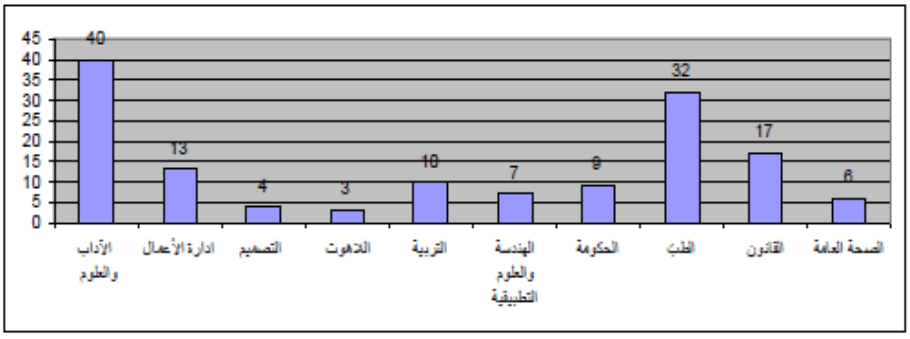

Source:http://www.hno.harvard.edu/guide/intro/index.html

كما حققت من خلال هذه الاوقاف :

- ريادة تعليمية مقارنة بالجامعات الامريكية الاخرى،
- نموا كبيرا لرأس مالها خلال السنوات الاخيرة .

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور رأس مال إدارة الاستثمارات الوقفية بجامعة هارفارد

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال	36.9	25.66	27.55	31.43	30.23	32.33	35.88	37.55

المرجع: قمومية سفيان، جعفر هني محمد، **تقنيات و أدوات استثمارات المؤسسات الوقفية- تجارب دولية-**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 13، العدد 01، القسم 01، العلوم الاقتصادية و القانونية، ص 163.

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في رأي مال الاستثمارات الوقفية إلى إذكاء روح التنافس في ما بين المؤسسات الوقفية الأمريكية، إلى جانب الإعتماد على الاساليب الابتكارية و الابداعية في الدعوة إلى الوقف.

من خلال هذا التطور لراس مال جامعة هارفارد احتلت هذه الاخيرة المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الوقفية ابتداء من سنة 2008 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): ترتيب بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية بحسب حجم وقفياتها(مليارات الدولارات).

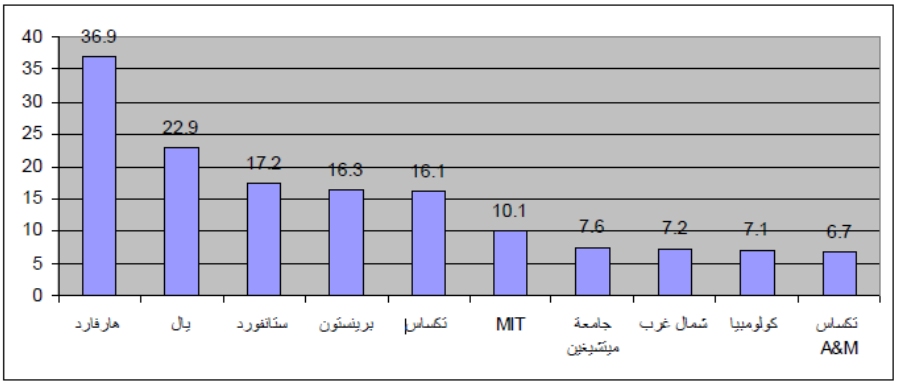

Source :
http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_colleges_and_universities_in_the_United_States_by_endowment

IV -الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه فإن الاستثمارات الوقفية لها دور جد فعال في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، فهذا النوع من الاستثمارات يولد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بشكل خاص وينميه ، كما أنه آلية من آليات التكافل المجتمعي والأسري، فهو يؤدي إلى حركية اقتصادية إيجابية على المستوى الإقتصادي، من خلال تنشيط أهم مؤشرات الاقتصاد وزيادة الادخار والاستثمار، كما ينشط حركة الطلب الكلي والعرض الكلي، وهذا ما يؤدي إلى تطوير وتنمية الاقتصاد والتي من خلالها أيضا تضمن الرفاه الاجتماعي للأفراد بتحقيق الاستقرار المادي والاقتصادي، كما أنه وسيلة لتوعية المجتمعات لحماية الوطن والمحافظة عليه، وهذا ما يحقق تنمية شاملة بمختلف أبعادها. وهذا ما أكدته تجربة جامعة هارفارد الامريكية، فقد حققت ريادتها

في التدريس و توفير المقاعد البيداغوجية ، إلى جانب ضمان استمرار دعمها وتحفيزها المالي للأساتذة و الطلبة من مداخيل الاستثمارات الوقفية.

ومن هنا يمكن القول ان تطوير وتنمية الاستثمارات الوقفية حتمية وضرورة لتحقيق تنمية شاملة.

- **توصيات الدراسة**

وفي الأخير وفي ظل ما تم التوصل إليه فإن أهم التوصيات هي:

- تشجيع الاستثمارات الوقفية خاصة في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص لأنها أحد روافد تحقيق التنمية؛
- دعوة مراكز البحوث لدراسة التجارب العملية لاستثمار الأوقاف وتقويمها؛
- المزج بين العائد الاجتماعي وتعظيم منافع الوقف.

المراجع

[1] أحمد محمد عبد العظيم الجمل: **دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الاولى، دار السلام، القاهرة، 2007، ص ص 16،15.

[2] مالك براح ،**استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية**، مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 03، العدد 02، 2017، ص 182 على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/347.

[3] المرجع نفسه، ص 182.

[4] منذر قحف، **الوقف الاسلامي تطوره**، إدارته، تنميته، الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص ص 31-41.

[5] أمينة عبيشات، عماري إبراهيم، الاساليب الحديثة في استمارة الأوقاف في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 21، جانفي 2019، ص101.

[6] منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص17.

[7] عمر حوتية، عبد العزيز السلومي، دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر و السعودية)، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، الملف الخاص الرابع، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 188.

[8] أحمد محمد عبد العظيم الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63-64.

[9] يماني ليلى ، دور الاستثمار الوقفي في تنمية الإيرادات الوقفية - دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 7، العدد 2، 2016، ص 121. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52065

[10]ابراهيم العيسوي، (2001): التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ص13.

[11] أسامة عبد الرحمن (1982): البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط) ، بدون طبعة، المصدر الوطني الكويتي للثقافة والفنون الاداب، الكويت، ص14.

[12] Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, (2013): Economic Development, 11th Edition, pearson, New York, p21.

[13] Serge la touche, (2007): **survivre au développement DE la décolonisation de l' imaginaire économique à la construction d'une société alternative,** Editions Mille et une Nuits, Espagne, p 51.

[14] عمر حوتية، عبد العزيز السلومي، مرجع سبق ذكرة، ص 192.

[15] صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005، ص ص 164، 172.

[16] ندوة دولية حول **الاستثمار في الأوقاف الإسلامية**، الكويت، 12 ماي 2014.

[12] قمومية سفيان، جعفر هني محمد، **تقنيات و أدوات استثمارات المؤسسات الوقفية- تجارب دولية-**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 13، العدد 01، القسم 01، العلوم الاقتصادية و القانونية، ص 163.

[13] http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_colleges_and_universities_in_the_United_States_by_endowment le 15/02/2010.